أثر سياسة التنويع الاقتصادي في تحقيق الاستدامة المالية في العراق للمدة (2004 – 2021)

The impact of the economic diversification policy on achieving financial sustainability in Iraq for the period (2004-2021)

مصطفى وسام محمد الفتلاوي [١]

Mustafa Wissam Muhammad Al-Fatlawi

سلام كاظم شاني الفتلاوي[٢]

Salam Kazem Shani Al-Fatlawi

الخُلاصة

تسعى الدراسة الى قياس أثر التنويع الاقتصادي على الاستدامة المالية في العراق لغرض معرفة المدى الذي يمكن من خلاله ان يسمح بالمحافظة على الانفاق العام في المدى الطويل وتحقيق الاستدامة المالية، وينطلق البحث من فرضية مفادها ان التنويع الاقتصادي يعمل على تعزيز الاستدامة المالية عندما يتعرض العراق الى ازمات اقتصادية داخلية وخارجية، وتم اعتماد المنهج الاستقرائي من خلال دراسة الافكار والاطر النظرية فيما يتعلق بسياسة التنويع الاقتصادي والاستدامة المالية، والمنهج الاستنباطي من خلال الأسلوب القياسي في بيان أثر سياسة التنويع الاقتصادي في تحقيق الاستدامة المالية في العراق باستخدام انموذج

١- جامعة كربلاء – كلية الإدارة والاقتصاد.

٢ - جامعة كربلاء – كلية الإدارة والاقتصاد.

الانحدار الذاتي للابطاء الموزع ARDL، واهم الاستنتاجات التي تم التوصل اليها ان المتغير التابع (نسبة الدين العام الى GDP) له تأثير معنوي على المتغيرات المستقلة (نسبة الصادرات غير النفطية الى GDP، نسبة الإيرادات غير النفطية الى الإيرادات العامة)، وتوصي الدراسة بإعادة وضع الخطط التي تساهم في تنويع القاعدة الاقتصادية من خلال سياسة اقتصادية واضحة تتضمن تنشيط الاقتصاد العراقي وتهيئة البنى التحتية من اجل تنويع مصادر الإيرادات.

الكلمات المفتاحية: التنويع الاقتصادي، الاستدامة المالية، الدين العام، الايرادات.

Abstract:

The study sought to measure the impact of economic diversification on financial sustainability in Iraq for the purpose of knowing the extent to which it can allow maintaining public spending in the long term and achieving financial sustainability. The research is based on the hypothesis that economic diversification works to enhance financial sustainability when Iraq is exposed to crises. Internal and external economic, and the inductive approach was adopted by studying ideas and theoretical frameworks regarding the policy of economic diversification and financial sustainability, and the deductive approach through the standard method in explaining the impact of the economic diversification policy in achieving financial sustainability in Iraq using the autoregressive distributed lag (ARDL) model, and the most important conclusions. It was concluded that the dependent variable (the ratio of public debt to GDP) has a significant effect on the independent variables (The ratio of non-oil exports to GDP, the ratio of non-oil revenues to public revenues), which means the existence of a long-term equilibrium relationship between the variables. The study recommends re-establishing plans that contribute to achieving diversification of the economic base through a clear economic policy that includes revitalizing the Iraqi economy and preparing the infrastructure in order to diversify sources of revenue.

Keywords: economic diversification, financial sustainability, public debt, revenues.

المقدمة:

يمثل التنويع الاقتصادي والاستدامة المالية قضية جوهرية يتوقف عليها نجاح واستمرارية عملية التنمية الاقتصادية، فالتنويع الاقتصادي يهدف الى تقليل الاعتماد على قطاع بعينه دون بقية القطاعات الأخرى، إذ تعد درجة التنويع الاقتصادي أحد مؤشرات الاستقرار الاقتصادي التي بموجبها تتحقق عملية الاستدامة المالية والتي تسعى الدولة الى تحقيقها ضمن قدرتها على استمرار سياسة الانفاق العام في الاجل الطويل، وان أكبر التحديات التي تواجه العراق في الوقت الراهن هو إقامة اقتصاد وطني قائم على التنويع وفك

الارتباط بالقطاع النفطي من خلال انتهاج سياسة اقتصادية هادفة لجذب الاستثمارات المختلفة وتوجيهها نحو القطاعات الاقتصادية الحيوية القادرة على تسريع النمو الاقتصادي على اعتبار ان موازنة العراق تعتمد أساسا على مورد واحد فقط وهو النفط لتمويل الايرادات بنسبة تتجاوز ٩٠ %، والذي يعد بطبيعته مورداً ناضباً وغير قابل للاستدامة.

١. مشكلة البحث: تتمثل مشكلة البحث في كيفية تحقيق الاستدامة المالية من خلال تنويع مصادر الدخل، في ظل وجود عوائق تتمثل في حجم المديونية، بالإضافة الى صدمات اسعار النفط العالمية والتي يتأثر بها العراق، مما ينتج عنها مستويات كبيرة من عجز الموازنة العامة.

٢. أهمية البحث: تنبثق اهمية البحث من ابراز اهمية التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق الاستدامة المالية في العراق عن طريق البحث عن موارد أخرى موازية للعوائد النفطية لتمويل عجز الموازنة العامة.

٣. فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضية مفادها ان التنويع الاقتصادي يعمل على تعزيز الاستدامة المالية عندما يتعرض العراق الى ازمات اقتصادية داخلية وخارجية.

٤. هدف البحث: يهدف البحث الى تسليط الضوء على التنويع الاقتصادي كأحد عوامل الاستدامة المالية ومغادرة الاعتماد المفرط على النفط كمورد احادي في الاقتصاد العراقي.

٥. منهجية البحث: تم اعتماد المنهج الاستقرائي من خلال دراسة الافكار والاطر النظرية فيما يتعلق بسياسة التنويع الاقتصادي والاستدامة المالية، والمنهج الاستنباطي من خلال الأسلوب القياسي في بيان أثر سياسة التنويع الاقتصادي في تحقيق الاستدامة المالية في العراق.

٧. الحدود المكانية والزمانية للبحث: تتمثل الحدود المكانية في دراسة وتحليل الواقع الاقتصادي في العراق، اما الحدود الزمانية للبحث تتضمن المدة (٢٠٠٤ – ٢٠٢١).

٨. هيكلية البحث: جرى تقسيم البحث على ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: تناول المبحث الأول الإطار النظري والمفاهيمي لسياسات التنويع الاقتصادي والاستدامة المالية من خلال بيان اهم المؤشرات المستخدمة بالإضافة الى تسليط الضوء على آليات التنويع الاقتصادي المتبعة لتحقيق الاستدامة المالية.

المبحث الثاني: تناول المبحث الثاني دراسة اهم مؤشرات الأداء المالي والكلي في العراق كالناتج المحلي الإجمالي مع بيان نسب المساهمة فيه (الصادرات، الإيرادات، الدين العام).

المبحث الثالث: جاء المبحث الثالث لقياس وتحليل أثر سياسة التنويع الاقتصادي في تحقيق الاستدامة المالية في العراق، باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للابطاءات الموزعة ARDL.

واخيراً فقد تم التوصل الى عدد من الاستنتاجات وتقديم بعض والتوصيات والمقترحات

المبحث الأول: الإطار النظري للتنويع الاقتصادي والاستدامة المالية

المطلب الاول: التنويع الاقتصادي

اولاً. مفهوم التنويع الاقتصادي

يعرف التنويع الاقتصادي على انه عملية تنويع هيكل الإنتاج وخلق قطاعات جديدة تزيد الدخل وتقليل الاعتماد على ايراد القطاع الرئيس في الاقتصاد فأن هذه العملية ستؤدي الى فتح مجالات جديدة قادرة على توفير فرص عمل أكثر للأيدي العاملة الوطنية وبالتالي رفع معدلات النمو الاقتصادي [٣].

وكذلك يعرف التنويع الاقتصادي في الاقتصادات النفطية، بأنه تطوير سياسات اقتصادية من شأنها تقليل الاعتماد على قطاع واحد كالنفط حيث مساهمته الكبيرة في الناتج المحلي الإجمالي وعائدات التصدير والايرادات الحكومية عن طريق تطوير القطاعات الاقتصادية الأخرى مثل قطاع الخدمات والصناعة والسياحة والزراعة بهدف ان تصبح هذه القطاعات مصادر جديدة للإيرادات الحكومية [٤].

ثانياً: مؤشرات قياس التنويع الاقتصادي

يمكن الاستناد الى بعض المؤشرات والمقاييس الاقتصادية لمعرفة ما إذا كانت الاقتصادات متنوعة أم غير ذلك، وفيما يلي بعض من هذه المؤشرات والمقاييس [٥] :

اولاً: مؤشر هيرفندال– هيرشمان (HIRSHMAN– HERFINDAL):– تتراوح قيمته ما بين الصفر (٠) والواحد (١) بحيث كلما اقترب ناتج هذا المؤشر من الصفر دل ذلك على التنويع الاقتصادي، وكلما اقترب ناتج المؤشر من الواحد دل ذلك على عدم التنويع الاقتصادي، ويحسب هذا المؤشر من خلال العلاقة الاتية:

$$H.H = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^{n}(\frac{xi}{X})^2 - \sqrt{\frac{1}{N}}}}{1 - \sqrt{\frac{1}{N}}}$$

إذ ان:

---

٣ – النارز، ضياء، اهم قضايا الموارد الاقتصادية والتنويع الاقتصادي، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، ٢٠١٩، ص١٩٨.

٤ -. Ashraf Mishrif, Yousuf Al Balushi, Economic Diversication in the Gulf Region, Institute of Middle Eastern Studies, London, United Kingdom, 2018, p4.

٥ – أسماء، بللعما، التنويع الاقتصادي وارساء الاستدامة الاقتصادية في الدول العربية، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، جامعة احمد دراية بأدرار، الجزائر، المجلد ٤، العدد ٢، ٢٠٢٠، ص ٨١.

H.H: مؤشر هيرفندال هيرشمان

Xi: الناتج المحلي الإجمالي في القطاع **i**

X: الناتج المحلي الإجمالي

N: عدد مكونات الناتج (عدد القطاعات)

ثانياً: مؤشر تنوع الصادرات (مؤشر الأونكتاد UNCTAD):- يقيس المؤشر انحراف حصة صادرات السلع الرئيسة لبلد معين عن حصة الصادرات الوطنية في الصادرات العالمية، ويتراوح هذا المؤشر بين (٠) و (١)، فكلما اقترب ناتج المؤشر من الصفر كلما كانت درجة تنويع الصادرات أعلى، وعندما يصل مؤشر الناتج إلى الصفر يتطابق هيكل الصادرات الوطنية مع هيكل الصادرات العالمية، ويحسب وفق الصيغة التالية [٦]:

$$S_j = \frac{\sum i = 1 \ \left| hij - hi \right|}{2}$$

إذ ان:

Sj: مؤشر تنوع الصادرات

hij: تمثل حصة صادرات السلعة **i** من اجمالي صادرات البلد **j**

hi: م تمثل حصة صادرات السلعة **i** من اجمالي صادرات العالم

٣. مؤشر فلاديمير كوسوف (Fladimur–Cossouv): كلما اصبحت قيمة هذا المؤشر = ٠ يعني ذلك حصول تغيرات هيكلية في الاقتصاد المعني، وعلى العكس في حالة الابتعاد الكبير عن هذه القيمة يدل على نقص تلك التغيرات الهيكلية، ويأخذ هذا المؤشر الصيغة الاتية [٧]:

$$Cos = \frac{\sum_{i=1}^{n} \alpha\, i \times \beta i}{\sqrt{\sum_{i=1}^{n} \times \alpha i^2} \times \sqrt{\sum_{i=1}^{n} \times \beta i^2}}$$

إذ ان:

α_i: الاهمية النسبية لكل قطاع في اجمالي الناتج المحلي الاجمالي في فترة الأساس.

β_i: الاهمية النسبية لكل قطاع في اجمالي الناتج المحلي الاجمالي في فترة المقارنة.

---

٦ – أسماء، بللعما، التنويع الاقتصادي وارساء الاستدامة الاقتصادية في الدول العربية، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، جامعة احمد دراية بأدرار، الجزائر، المجلد ٤، العدد ٢، ٢٠٢٠، ص ٨١.

٧ – خيرة، مجدوب، الأساليب الحديثة لقياس التويع الاقتصادي في البلدان العربية وسبل استدامته، ط١، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، ٢٠٢٠، ص ١٨٧.

Cos: مؤشر فلاديمير كوسوف

٤. مؤشرات اخرى تستخدم في البلدان ذات الريع النفطي ومن أهمها [٨]:

أ. النسبة المئوية لمساهمة القطاع النفطي مقابل القطاعات غير النفطية في (GDP): وهذا ما يوفر مؤشراً على التغيير الهيكلي في المجتمع للقطاع النفطي مقابل بقية القطاعات.

$$\frac{Oi}{GDP} * 100$$

ب. النسبة المئوية لمساهمة عائدات النفط كنسبة من إجمالي الإيرادات الحكومية: وهذا يشير إلى ما إذا كان الاعتماد على عائدات النفط قد انخفض أم لا.

$$\frac{Oi}{Trv} * 100$$

ج. النسبة المئوية لمساهمة الصادرات غير النفطية في إجمالي الصادرات: فكلما زادت نسبة اسهام الصادرات غير النفطية من مجموع الصادرات الكلية دل ذلك على ارتفاع درجة مؤشر التنويع الاقتصادي.

$$\frac{XNOGDP}{EX} * 100$$

د. المساهمة النسبية للقطاعين العام والخاص في (GDP): بقدر ما تنطوي تنمية القطاع الخاص على نمو في القطاع العام، وان أحد مؤشرات التنويع هو إعطاء مساحة أكبر للقطاع الخاص في توليد الناتج المحلي الإجمالي.

$$\frac{Prs}{GDP} * 100$$

المطلب الثاني: الاستدامة المالية

اولاً: مفهوم الاستدامة المالية:

تعرف الاستدامة المالية بأنها التنمية التي تفي باحتياجات الجيل الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المستقبلية القادمة على تلبية احتياجاتها الخاصة [٩].

ويعرف صندوق النقد الدولي الاستدامة المالية بالوضع الذي يكون فيه المقترض قادراً على ان يستمر في خدمة ديونه دون الحاجة الى احداث تغيير جوهري في النفقات والايرادات العامة مستقبلاً اي ان

8 - 5. Martin Hvidt, Economic diversification in GCC countries: Past record and future trends, Kuwait Programme on Development, Governance and Globalisation in the Gulf States, London School of Economics and Political Science, London, UK., 2013, p10.

٩ – صفوت، عمرو هشام محمد، حسين، عماد حسن، ترشيد الانفاق العام ودوره في تحقيق الاستدامة المالية في العراق، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة واسط، المجلد ١، العدد ٢٥، ٢٠١٧.، ص ١٣٥.

الاستدامة المالية تتطلب عدم تراكم عجز الموازنة العامة حتى لا تضطر الاقتصادات الى اعادة هيكل اولويات الانفاق وآليات تمويل العجز في المستقبل من اجل تمويل أعباء مديونيتها [١٠].

ثانياً: مؤشرات قياس الاستدامة المالية:

يتم استخدام مجموعة من المعايير التي اقرتها المؤسسات الدولية عند تحليل الاستدامة المالية وذلك من خلال عدة مؤشرات تتمثل فيما يلي [١١]:

١. مؤشر نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الإجمالي: وهو مؤشر مهم لتقييم الموقف المالي للحكومة بالاعتماد على معايير قاعدة ماستريخت لدول الاتحاد الأوربي التي تشترط ان تكون نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الإجمالي بحدود (٦٠%) كشرط للانضمام للوحدة النقدية الأوروبية وفي حال تجاوز هذه النسبة فأن البلد يعتبر يعاني من ازمة مديونية، في حين حدد البنك الدولي هذه النسبة بـ (٨٥%). ويعد هذا المؤشر من المؤشرات التي تعطي صورة اجمالية عن عبء الدين العام.

$$DGDP = \frac{Pdt}{GDP} * 100$$

٢. مؤشر الفجوة الضريبية: يساعد هذا المؤشر على رصد وتحليل الحصيلة الضريبية باعتبارها أحد المتغيرات الرئيسة في تنفيذ سياسات المالية العامة وتمويل أعباء الأنشطة الحكومية، بمعنى اخر مدى مساهمة الضريبة في الإيرادات العامة، ويهدف ايضاً هذا المؤشر الى تقليل الفرق بين الحصيلة الضريبية المحققة للاستدامة وبين الحصيلة الضريبية الفعلية وبناء عليه يكون المؤشر كالتالي [١٢]:

$$t^{M} = E\,(e + (r - g)d)$$

إذ ان:

t^{M} : نسبة الضرائب المستهدفة لتغطية الانفاق الاولي

e : الانفاق الاولي الى الناتج

r : سعر الفائدة الحقيقي

g : معدل نمو الناتج الحقيقي

d : نسبة الدين العام الى الناتج

١٠ – ٤٥. قدوري، طارق، الاستدامة المالية وادارة الدين العام وقت الازمات والجائحة في الجزائر (دراسة تطبيقية للفترة ١٩٩٠ – ٢٠٢٠)، المجلة الجزائرية للمالية العامة، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، المجلد ١١، العدد ١، ٢٠٢١، ص ٢١١.

١١ – النويران، ثامر علي، تحليل استدامة الدين العام في الأردن للفترة من (٢٠٠٠ – ٢٠٢٠)، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، كلية العلوم والدراسات الإنسانية، جامعة شقراء، المملكة العربية السعودية، المجلد ١٧، العدد ٢٦، ٢٠٢١، ص ١٨٦.

١٢ – قدوري، طارق، مصدر سابق، ص ٢١٤.

٣. مؤشر الفائض او العجز الاولي او الاساسي: يعرف عجز الموازنة العامة بأنه إنعكاس لعدم قدرة الايرادات العامة على تغطية النفقات العامة أي زيادة النفقات العامة عن الايرادات العامة، في حين يعبر نسبة العجز الى الناتج المحلي الاجمالي عن تأثير القطاع الحكومي على الاقتصاد الوطني ويتحقق فائض الموازنة العامة في حالة تحقق ايرادات اعلى من النفقات العامة [١٣].

ويشير هذا المؤشر على ان السياسة المالية المحققة للاستدامة يجب ان تحتفظ بنسبة فائض اولي للموازنة العامة الى الناتج وذلك لضمان ثبات نسبة الدين الى الناتج المحلي على النحو التالي [١٤]:

نسبة الفائض او العجز الاولي الى الناتج المحلي الإجمالي = (سعر الفائدة الحقيقي – معدل النمو الاقتصادي) × نسبة الإيرادات الحكومية الى الناتج المحلي الاجمالي

٤. مؤشر فجوة الإيرادات الجارية: يعد أحد المؤشرات التي تختبر أثر المزج بين سلوك السياسة المالية من أنفاق وضرائب والتغيرات في نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الإجمالي في التأثير على الاستدامة المالية، ففي حالة كون فجوة الإيرادات الجارية سالبة فإن ذلك يشير الى الوضع الذي تتحقق فيه الاستدامة المالية، وبالعكس في حالة كون فجوة الإيرادات الجارية موجبة فيشير هذا الى الوضع الذي لا تتحقق فيه الاستدامة المالية.

المطلب الثالث: آليات التنويع الاقتصادي لتحقيق الاستدامة المالية

ان تحقيق الاستدامة المالية يتطلب تقييم للقدرات الإنتاجية لتحديد التحديات التي تواجه اقتصاد البلد والتي تمكن بدورها من تحديد نوعية التنويع الاقتصادي المطلوب الذي يقود نحو التحول الهيكلي وبالتالي تحقيق الاستدامة المالية، ويمكن بيان هذه الآليات حسب ما يأتي [١٥]: –

اولاً: تكوين رأس المال البشري: يمثل امراً في غاية الأهمية كونه لا يؤثر على التنمية البشرية والبطالة فحسب بل على الاستدامة المالية طويلة الأمد لنموذج اقتصادي متنوع يستند الى المعرفة يقوده القطاع الخاص، ولتسريع وتيرة تكوين رأس المال البشري ينبغي ضمان تنسيق السياسات وتنفيذها تنفيذاً فعالاً يتضمن تحسين المهارات ويخلق قطاعاً خاصاً يتمتع بالنشاط والديناميكية.

ثانيا: تنمية الشراكة بين القطاعين العام والخاص: يتوجب تعزيز مبادرات الشراكة بين القطاعين العام والخاص لرفع مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي والذي يعد مؤشراً مهماً لنجاح عملية التنويع

١٣ – قروف، محمد كريم، العمراوي، سليم، قياس وتحليل أثر مؤشرات الاستدامة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (١٩٩٠ – ٢٠٢٠)، مجلة مجاميع المعرفة، جامعة العربي بن مهيدي، ام البواقي، الجزائر، المجلد ٦، العدد ٢، ٢٠٢٠، ص ١١٥.

١٤ – قدوري، طارق، مصدر سابق، ص ٢١٥.

١٥ – بللعما أسماء، مصدر سابق، ص ٩١.

الاقتصادي، وتوفير فرص إضافية لتمويل مشروعات البنية التحتية، ورفع كفاءة الانفاق العام في إدارة المشروعات الاستثمارية الى جانب خلق المزيد من فرص العمل.

ثالثاً: استدامة عملية التمويل: يتطلب تنفيذ الرؤى والخطط الاقتصادية التي تستهدف عملية التنويع الاقتصادي قدراً ضخماً من الموارد المالية مع مرور الوقت، وهذا يتطلب توفير مصادر تمويل مستدامة مثل الموارد المحلية، مع الاخذ بنظر الاعتبار مشاركة القطاع الخاص والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عملية التمويل.

رابعاً: تحقيق النمو الاقتصادي المستدام: وهو قدرة أي اقتصاد في بلد معين على النمو المطرد والمستمر على شكل فترات زمنية أطول بدون فترات توقف خطيرة نتيجة التعرض لازمات اقتصادية، وكلما طال امد معدلات النمو الإيجابية يؤدي ذلك باقتصاد البلد على تحقيق النمو المستدام، فان ضعف التنويع الاقتصادي والاعتماد على مصدر واحد للدخل يؤدي الى تذبذب ملحوظ في مستويات الناتج المحلي الإجمالي، وان هذا التذبذب له علاقة عكسية بمعدل النمو الاقتصادي المستدام [١٦].

خامساً: تحسين كفاءة الانفاق العام [١٧]: لتحسين كفاءة الإنفاق العام، من الضروري وجود أنظمة إدارة مالية عامة قوية، بما في ذلك القدرة على توفير تنبؤات معقولة بإيرادات الموارد، للقيام بإعداد الموازنة، وتحديد المخاطر المالية على جانبي الإيرادات والمصروفات، إضافة الى إدخال أساليب تقييم جديدة لتحديد البرامج والنفقات منخفضة الإنتاجية بحيث يمكن مراجعتها بطريقة تجعلها منتجة أو يتم إنهاؤها في الوقت المناسب.

سادساً. تعزيز الإنتاجية والقدرة التنافسية: وتعني تقديم منتج او اكثر بأسلوب يحقق ربحية افضل او التميز في احد الجوانب او الأنشطة بالشكل الذي يعظم الارباح ويحقق الاستفادة من الموارد المتاحة، وترتبط القدرة التنافسية بالدرجة التي يستطيع بموجبها بلد ما في ظل ظروف سوق حر ونزيه من انتاج سلع وخدمات تواجه الاختبار في الأسواق العالمية ويحافظ على الدخل الحقيقي لمواطنيه او زيادته، فيستوجب على البلدان ان تعمل على توفير البيئة التنافسية الملائمة لتحقيق كفاءة تخصيص الموارد واستخدامها بما يؤدي الى تحسين

١٦ – منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، دور التكنولوجيا والابتكار في التنمية الصناعية الشاملة والمستدامة، تقرير التنمية الصناعية، ٢٠١٦، ص ١٤.

17- kamiar m, Jeffrey N, Hoda S, Reforming Fiscal Institutions in Resource-Rich Arab Economies Policy Proposals, USC Dornsife Institute for New Economic Thinking, Economic Research Forum, Oxford University Press, UK, 18 Sep 2018, p24.

وتعزيز الإنتاجية والارتقاء بمستوى نوعية الإنتاج ورفع مستوى الأداء وتحسين المستوى المعيشي للسكان [١٨].

سابعاً. استدامة الموارد الطبيعية: تعرف استدامة الموارد الطبيعية بالحفاظ على ديمومة واستمرارية وجود الموارد الطبيعية للمستخدم الحالي والاجيال القادمة من سوء الاستخدام والتبذير، وتصنف الموارد الطبيعية الى صنفين: موارد متجددة وموارد غير متجددة أي ناضبة، ويمكن استخدام الموارد غير المتجددة بشكل سريع واستخدام ارصدتها في تنمية الطاقات الإنتاجية للمدخلات الإنتاجية المتجددة بمعنى تنويع مصادر الطاقة خارج الموارد الناضبة والتي يمكن الاعتماد عليها كبدائل قريبة لمدخلات الموارد الطبيعية غير المتجددة مما يعني الاستفادة من الموارد لآجال طويلة الأمد مع استمرار عملية النمو [١٩].

المبحث الثاني: مؤشرات الأداء الكلي والمالي في العراق

اولاً. مؤشر الناتج المحلي الاجمالي

يعكس الناتج المحلي الاجمالي طبيعة الاداء الاقتصادي للبلد خلال مدة زمنية معينة هي سنة، ومن خلال علاقته بحجم السكان يكشف مدى كفاءة الاقتصاد ومعدلات نموه وفيما يخص الاقتصاد العراقي فهنالك خصائص عديدة ارتبطت بمساره الاقتصادي عكست اثارها على حجم الناتج ومعدلات نموه، وكان اهمها ضيق القاعدة الانتاجية للاقتصاد العراقي التي تتمثل بتذبذب اسعار النفط وانخفاض نسبة مساهمة القطاعات غير النفطية في تكوين الناتج المحلي [٢٠].

نلاحظ من خلال الجدول (١) ارتفاعاً في قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للعام ٢٠٠٥ بمعدل نمو عن العام السابق (٠,٨%)، انخفض بعد ذلك للعامين ٢٠٠٦ و٢٠٠٧ بمعدل (-١٥,١%) و(-١٠,٩%)، ثم ارتفع في العام ٢٠٠٨ بمعدل نمو (٢٥%) ويعود سبب هذا الارتفاع الى زيادة اسعار النفط، ثم شهد العام ٢٠٠٩ انخفاض الناتج المحلي بالأسعار الثابتة بمعدل (23.2-%) بسبب الازمة المالية العالمية وتباطؤ النشاط الاقتصادي.

---

١٨ – زهية، خياري، القدرة التنافسية والإنتاجية – دراسة حالة القطاع الصناعي الجزائري، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة عنابة، الجزائر، ٢٠٠٩، ص ٣٤.

١٩ – نبيلة، نوي، اثر التنويع الاقتصادي على استدامة التنمية الاقتصادية في الدول النفطية دراسة تجربة: الجزائر، الامارات العربية المتحدة، النرويج، أطروحة دكتوراه منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، ٢٠١٧، ص١٤.

٢٠ – ميثم عبود محمود السلماني، ممدوح عطا الله فيحان، قياس وتحليل إثر تقلبات الايرادات النفطية في تنويع القطاعات السلعية في العراق للمدة (٢٠٠٤ – ٢٠٢٠)، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، جامعة الانبار، المجلد، العدد ٤، ٢٠٢٢، ص ٢٤.

ثم عاد الناتج المحلي بالأسعار الثابتة الى الارتفاع في الاعوام (٢٠١٠ – ٢٠١٣) اذ بلغ عام ٢٠١٣ (٥,٧%) بسبب زيادة اسعار النفط، الا ان معدل نمو الناتج انخفض في الاعوام ٢٠١٤ و ٢٠١٥ و ٢٠١٦ بمعدل (4.8%-) و (٢٣,١-%) و (٥,٥-%) على التوالي ويعود ذلك الى التراجع الكبير بأسعار النفط مما ادى الى تراجع العوائد المالية فضلاً عن الاحداث التي جرت في العراق بسبب احتلال داعش لبعض اجزاء العراق وتدمير البنى التحتية، ومن ثم عاود الناتج الارتفاع تدريجياً في الاعوام اللاحقة الى ان وصل في العام ٢٠١٧ الى (٥,٥%)، وذلك بسبب ارتفاع اسعار النفط مما أدى الى زيادة الإيرادات النفطية.

جدول (١) الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية والثابتة في العراق للمدة (٢٠٠٤ – ٢٠٢١)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (دينار عراقي)	معدل النمو السنوي %	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة 100 = 2007 (دينار عراقي)	معدل النمو السنوي %
2004	53235358.7	-	146250985.4	-
2005	73533598.6	38.1	147361921	0.8
2006	95587954.8	30	125115124.1	15.1-
2007	111455813.4	16.6	111455813.4	-10.9
2008	157026061.6	40.9	139331021.8	25
2009	130642187	16.8-	106996058.1	23.2-
2010	162064566	21.3	129548014.4	21.1
2011	217327107	33.3	164517113.6	27
2012	254225490.7	20.3	181460021.9	10.3
2013	273587529.2	7.6	191722164.8	5.7
2014	266420384.5	5.4-	182604787.2	4.8-
2015	207876191.8	28.3-	140456886.4	23.1-
2016	196536350.8	-6.1	132705166	5.5-
2017	225995179.1	14.6	152287856.5	14.8
2018	251306639.2	11.2	156247340.8	2.6
2019	266385037.5	6	164840944.5	5.5
2020	220034041	17.4-	146213917.8	11.3-
2021	301666670.2	37.1	150307907.5	2.8

معدلات النمو المركبة		
المدة الزمنية	الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية	الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة
2021 - 2004	5.1	1.5

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الملحق (١)

ونلاحظ ايضاً في الجدول (١) ان الناتج المحلي بالأسعار الثابتة في عام ٢٠٢٠ سجل تراجعاً بمعدل (-١١,٣%)، بسبب جائحة كورونا وما سببته من انخفاض أسعار النفط، وعاود بعدها الناتج بالارتفاع في عام ٢٠٢١ مسجلا معدل نمو (٢,٨%) ويعود ذلك الى إجراءات مكافحة فيروس كورونا واكتشاف لقاحات جديدة حدت من انتشاره، فأدى ذلك الى تعافي الاقتصاد العالمي.

ويوضح الشكل البياني (١) معدلات النمو السنوية للناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية والثابتة في العراق:

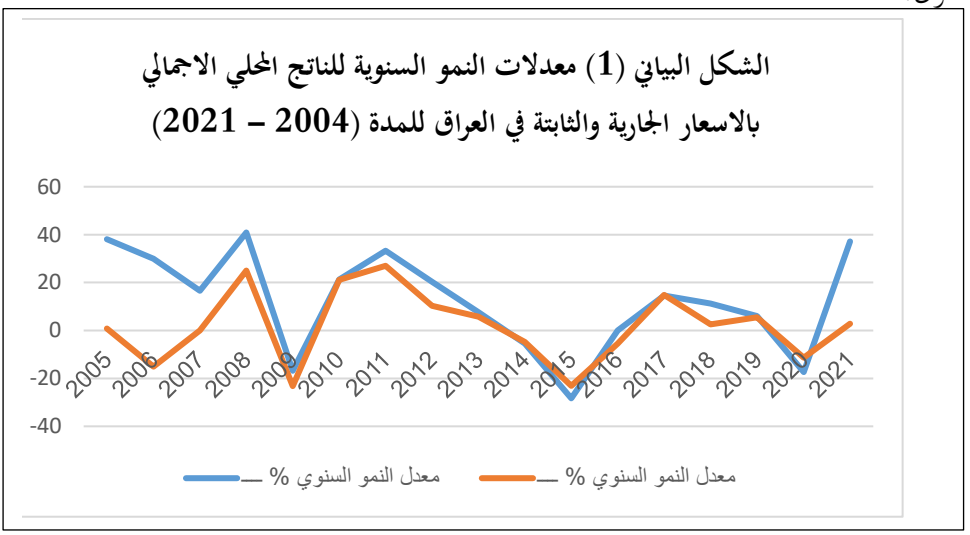

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (١)

ثانياً. نسبة الإيرادات غير النفطية من مجموع الإيرادات الكلية

تشكل الايرادات غير النفطية المصدر الثاني في تمويل الموازنة العامة في العراق بعد الايرادات النفطية، وتشمل هذه الايرادات جميع مكونات الايرادات في الموازنة العامة بضمنها، الايرادات الضريبية والرأسمالية وإيرادات إيجار املاك الدولة والايرادات التحويلية، وخدمات الدوائر والايرادات غير المصنفة [٢١].

جدول (٢) نسبة مساهمة الإيرادات النفطية وغير النفطية من مجموع الإيرادات الكلية في الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٤ – ٢٠٢١)

٢١ – مرتضى جاسم محمد، فؤاد فرحان حسين، أثر الايرادات العامة غير النفطية على متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة (٢٠٢٠-٢٠٠٤)، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصـــادية، جامعة تكريت، المجلد ١٨، العدد ٦٠، ٢٠٢٢، ص ٤٨٨.

السنوات	الإيرادات الكلية	الإيرادات النفطية	الإيرادات غير النفطية	نسبة الإيرادات غير النفطية الى الإيرادات الكلية %	نسبة الإيرادات النفطية الى الإيرادات الكلية %
2004	32982739	32534173.7	448565.2	1.7	98.6
2005	40502890	39632077.8	870812.1	2.1	97.8
2006	49055545	48466878.4	588666.5	1.2	98.8
2007	52046698	50745530.5	1301167.4	2.5	97.5
2008	80252182	79128651.4	1123530.5	1.4	98.6
2009	55243526	51752135.1	3491390.8	6.3	93.6
2010	70178223	67448290.1	2729932.8	3.9	96.1
2011	99998776	98088799.3	1909976.6	1.9	98
2012	119817224	116941610.6	2875613.3	2.4	97.6
2013	113767395	110672921.9	3094473.1	2.7	97.2
2014	105386623	97071618.4	8315004.5	7.9	92.1
2015	849552038	655854173.3	193697864.7	22.8	77.2
2016	53413446	43457179.6	9956266.3	18.6	81.7
2017	77335955	65070472.5	12265482.4	15.7	84.1
2018	106569834	94559413.7	12010420.2	11.8	88.7
2019	107566995	99219796.1	8347198.8	7.7	92.2
2020	63199689	61758736	1440952.9	2.3	97.7
2021	101320141	90782846.3	10537294.6	10.4	89.6

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الملحق (٣)

ويبن الجدول (٢) انخفاض نسبة مساهمة الايرادات غير النفطية من اجمالي الايرادات العامة في الاقتصاد العراقي على الرغم من ارتفاع نسبة مساهمتها من مجموع الايرادات العامة خلال مدة البحث اذ ارتفعت من (١,٧%) في عام ٢٠٠٤ الى (٢٢,٨%) في العام ٢٠١٥ وهي اعلى نسبة مساهمة من مجموع الايرادات العامة وصلت اليها الايرادات غير النفطية بسبب انخفاض اسعار النفط العالمية في هذه السنة مما اضطرت الحكومة العراقية البحث عن مصادر للإيرادات تكون بديلة لتعويض ذلك الانخفاض، ويعد ذلك أحد اهم

اسباب اختلال هيكل الاقتصاد العراقي الناتج عن الصدمات الخارجية بسبب الارتباط بأسعار النفط العالمية التي تكون متقلبة نتيجة تأثرها بالظروف الاقتصادية والسياسية العالمية [٢٢].

ويعد الاقتصاد العراقي انموذجاً للاقتصادات النامية لعدم وجود التنوع في مصادر الدخل بل الاعتماد على العوائد النفطية أي انه أحادي الجانب(اقتصاد ريعي) وفي ظل هذه التوجهات يعاني من استمرار الاختلالات الهيكلية والتي تنعكس بدورها على السياسة المالية للدولة وكذلك الضريبية والاعتماد على مصدر واحد للإيرادات وعدم توسيع قاعدة الايرادات وهو ما ينعكس بشكل مباشر وغير مباشر على شكل النظام الاقتصادي فضلاً عن غياب الترابط بين إنتاج القطاعات الاقتصادية والقطاع النفطي ونتيجة لذلك بقي الاقتصاد العراقي يعتمد وبشكل كلي على العوائد النفطية وبنسبة تقارب (٩٢,٨%) من الايرادات العامة [٢٣].

ويوضح الشكل البياني (٢) نسبة مساهمة الإيرادات النفطية وغير النفطية من مجموع الإيرادات الكلية في الاقتصاد العراقي:

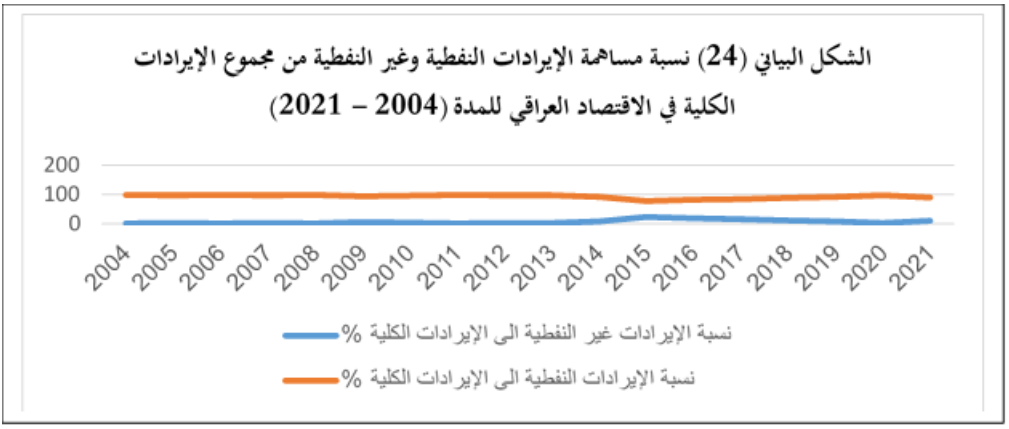

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (٢)

ثالثاً. مساهمة الصادرات غير النفطية في اجمالي الصادرات

تبين احصائيات التجارة الخارجية في العراق ان صادراته تتكون من مجموعتين رئيسيتين من الصادرات، وهي النفط الخام والصادرات غير النفطية، اذ تمثل صادرات النفط الخام نسبة مرتفعة من اجمالي صادرات

٢٢ – ميثم عبود محمود السلماني، ممدوح عطا الله فيحان، مصدر سابق، ص ٤٢.

٢٣ – مرتضى جاسم محمد، فؤاد فرحان حسين، مصدر سابق، ص ٤٩٠.

العراق، تراوحت بين (٩٦%) الى (٩٩,٧%) من اجمالي الصادات الكلية، خلال المدة (٢٠٠٤ – ٢٠٢١) وكما موضح في الجدول (٣) [٢٤].

جدول (٣) نسبة مساهمة الصادرات غير النفطية في اجمالي الصادرات والناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٤ – ٢٠٢١)

السنوات	اجمالي الصادرات	نسبة اجمالي الصادرات الى % GDP	الصادرات النفطية	الصادرات غير النفطية	نسبة الصادرات الغير نفطية الى اجمالي الصادرات %	نسبة الصادرات النفطية الى اجمالي الصادرات %	نسبة الصادرات غير النفطية الى %GDP
2004	82339304.7	56.3	79045732.6	3293572.2	4	96	2.2
2005	80017523.1	54.3	77456962.3	2560560.7	3.2	96.8	1.7
2006	63808713.3	51	61639217.1	2169496.2	3.4	96.6	1.7
2007	51158218.3	45.9	49828104.7	1330113.7	2.6	97.4	1.2
2008	70083503.9	50.3	67280163.8	2803340.1	4	96	2
2009	42156446.9	39.4	41397630.8	758816.1	1.8	98.2	0.7
2010	51041917.7	39.4	50684624.2	357293.4	0.7	99.3	0.3
2011	73045598.4	44.4	69904637.7	3140960.7	4.3	95.7	1.9
2012	80749709.7	44.5	80426710.9	322998.8	0.4	99.6	0.2
2013	76113699.4	39.7	75733130.9	380568.5	0.5	99.5	0.2
2014	71033262.2	38.9	70820162.4	213099.8	0.3	99.7	0.1
2015	48457625.8	34.5	48263795.3	193830.5	0.4	99.6	0.1
2016	37290151.6	28.1	37140991.1	149160.6	0.4	99.6	0.1
2017	51625583.3	33.9	51264204.3	361379.1	0.7	99.3	0.2
2018	62133445.6	40.8	61822778.4	310667.2	0.5	99.5	0.2
2019	58021673.6	38.1	57789586.9	232086.7	0.4	99.6	0.1
2020	41422297.1	27.2	41256607.9	165689.1	0.4	99.6	0.1
2021	57260234.4	37.6	57088453.7	171780.7	0.3	99.7	0.1

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الملحق (١)

اما المجموعة الثانية من الصادرات تتمثل بالصادرات غير النفطية والتي سجلت تذبذب قيمها ومعدلات نموها طوال مدة البحث والتي انعكست على أداء الاقتصاد العراقي، وكما موضح في الجدول (٣) ان أعظم مساهمة للصادرات غير النفطية كانت في العام ٢٠١١ بنسبة بلغت (٤,٣%)، في حين ان هذه النسبة انخفضت في السنوات العشرة الأخيرة من مدة البحث أذ انها تتجاوز (١%) من اجمالي الصادرات، وهذا يبين ان هيكل الصادرات العراقية غير متوازن بدرجة كبيرة، وكانت معظم هذه الصادرات غير النفطية مع

٢٤ – خطاب عمران صالح الضامن، واقع التجارة الخارجية في العراق خلال المدة (٢٠١٧ – ٢٠٢١)، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة تكريت، المجلد ١٨، العدد ٦٠، ٢٠٢٢، ص ٣٢٦.

دول الجوار (ايران وتركيا، الكويت، السعودية، الأردن، سوريا)، وتركزت الصادرات العراقية غير النفطية على مجموعة من السلع التالية:-

١. الصادرات الغذائية: (التمور الرطبة المجففة ودبس التمر غير المخمور بالإضافة الى بعض السكريات والفواكه).

٢. صادرات المواد الخام: (جلود الحيوانات والاصواف والمواد العلفية بالإضافة الى بعض مستحضرات التجميل).

٣. السلع الاستهلاكية غير الغذائية: (السجاد اليدوي والانسجة القطنية، الشمع والفلين).

وامتازت هذه السلع بانخفاض أسعارها وكمياتها المصدرة مما إثر ذلك على هيكل الصادرات العراقي، وانعكس ذلك بدوره سلباً على وضعية الاقتصاد العراقي وعدم التنويع بالصادرات بالرغم من الإمكانات الاقتصادية التي تؤهله ليصبح قوة اقتصادية في المنطقة [٢٥].

ويوضح الشكل البياني (٣) نسبة مساهمة الصادرات في الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٤ – ٢٠٢١):

الشكل البياني (25) نسبة مساهمة الصادرات في الناتج المحلي الاجمالي في الاقتصتد العراقي للمدة (2004 – 2021)

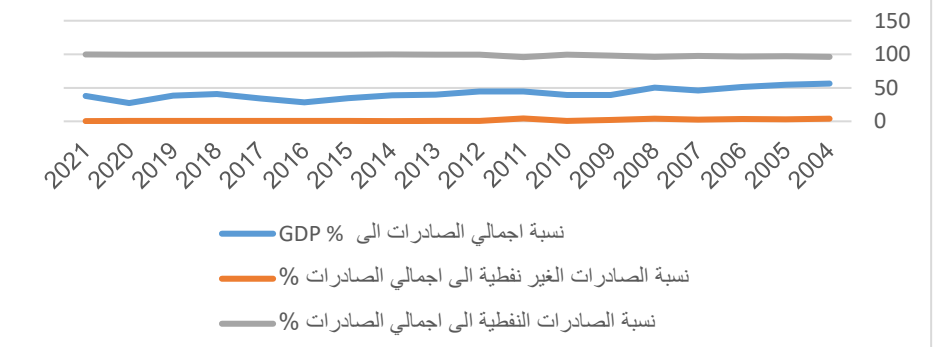

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (3)

رابعاً. مؤشر نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الإجمالي

يوضح الجدول (٥) ان مؤشر نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الإجمالي في العراق سجل نسباً مرتفعة في السنوات الاولى (٢٠٠٤ و ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩) فقد كانت اعلى نسبة

٢٥ – جبار عبد جبيل، تجارة العراق الخارجية (غير النفطية) مع دول الجوار للمدة (٢٠٠٣ – ٢٠١٥)، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، جامعة بابل، المجلد ١، العدد ٣٦، ٢٠١٧، ص ٥٨٣.

في العام ٢٠٠٤ بنسبة (٢٥٣%) من اجمالي الناتج واقل نسبة كانت العام ٢٠٠٨ بنسبة (٧١%)، ويعود سبب ارتفاع هذه النسب الى الديون المرتفعة على العراق بعد فرض العقوبات الاقتصادية قبل العام ٢٠٠٣.

ونلاحظ من خلال البيانات الواردة في الجدول (٥) للسنوات الأولى ان هذه النسب المرتفعة اعلى من (٦٠%) وهي النسبة الطبيعية التي يجب ان يكون عندها نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الإجمالي، والتي نصت عليها اتفاقية ماسترخت، وفي السنوات اللاحقة انخفضت هذه النسب ضمن المعدلات الطبيعية فقد سجلت اقل نسبة للدين العام الى الناتج المحلي الإجمالي في العام ٢٠١٣ بنسبة (٣١,١%) ويعود ذلك بفضل ارتفاع أسعار النفط العالمية مما ساهم بتوليد فوائض مالية مكنت العراق من تسديد جزء كبير من ديونه.

جدول (٥) نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٤ – ٢٠٢١)

السنوات	الدين العام (مليون دينار)	نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الإجمالي %
2004	134898399	253.4
2005	110962200	150.9
2006	110595264	115.7
2007	98861306	88.7
2008	112430660	71.6
2009	110131364	84.3
2010	84759768	52.3
2011	88234805	40.6
2012	88216245	34.7
2013	85359309	31.2
2014	85520943	32.1
2015	114747658	55.2
2016	129713992	66
2017	121585406	53.8
2018	166616302	66.3
2019	154503322	58
2020	104516170	47.5
2021	177983335	59

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الملحق (١)

ويوضح الشكل البياني (٥) نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد العراق للمدة

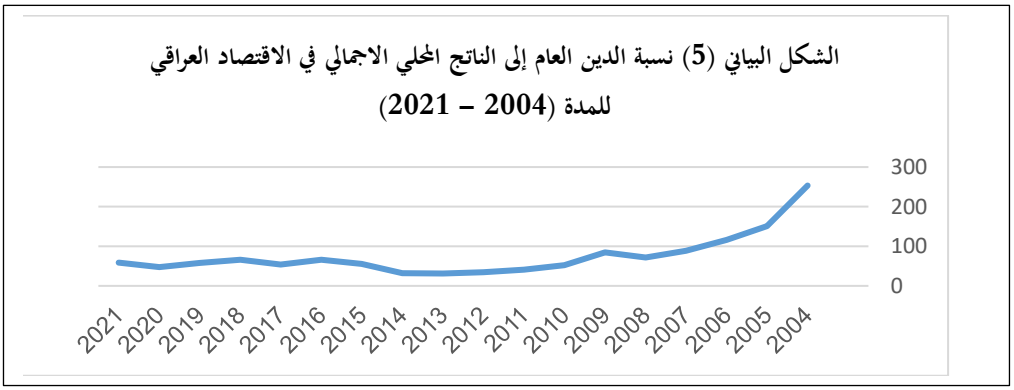

المبحث الثالث: النتائج القياسية للتنويع الاقتصادي وأثره على الاستدامة المالية في العراق

اولاً. أختبار أستقرارية البيانات لديكي فولر الموسع

استناداً الى الجدول (6)، يتضح استقرار مؤشر الدين العام الى الناتج المحلي الإجمالي (DGDP) عند المستوى في حالة عدم وجود قاطع فقط عند مستوى معنوية ١%، في حين مؤشر الصادرات غير النفطية الى الناتج المحلي الإجمالي (XNOGDP) استقر عند المستوى في حالة عدم جود قاطع واتجاه عام عند مستوى معنوية ٥%، وبدون قاطع واتجاه عام عند مستوى معنوية ١%، أما مؤشر الايرادات غير النفطية الى الإيرادات الكلية (OINOTR) فقد استقر عتد الفرق الأول عند وجود قاطع فقط عند مستوى معنوية ١% وبدون قاطع واتجاه عام عند مستوى معنوية ٥%.

ثانياً: تقدير دالة الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي (DGDP) باستخدام نموذج الانحدار

جدول (٦) نتائج اختبار جذر الوحدة (ديكي فولر الموسع) في الاقتصاد العراقي

المتغيرات						المستوى						الفرق الاول	
		قاطع فقط		قاطع واتجاه عام		بدون قاطع واتجاه عام		قاطع فقط		قاطع واتجاه عام		بدون قاطع واتجاه عام	
	t	t	t	t	t	t	t	t	t	t	t	t	
	المحتسبة	الحرجة	المحتسبة	الحرجة	المحتسبة	الحرجة	المحتسبة	الحرجة	المحتسبة	الحرجة	المحتسبة	الحرجة	
DGDP	8.8*	3.9	6.2*	4.6	5.2*	2.7							
OINOTR	1.7	2.6	3.1	3.3	0.8	1.6	3.3*	3	3.1	3.3	3.4**	2.7	
XNOGDP	1.7	2.6	**4.4	3.3	*2.8	2.7							

الجدول (6) من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews ١٢

*** معنوي عند مستوى 1% ** معنوي عند مستوى ٥%**

الذاتي للابطاءات الموزعة ARDL

$$DGDP = f(OINOTR, XNOGDP)$$

مؤشر نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الإجمالي= (نسبة الإيرادات غير النفطية الى الإيرادات الكلية، نسبة الصادرات غير النفطية الى الناتج المحلي الإجمالي)

استناداً الى نتائج نموذج ARDL لدالة الدين العام الى الناتج المحلي الإجمالي في العراق والتي يوضحها الجدول (٧)، ان المتغيرات المستقلة تفسر ٨٩,٤ % من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع في حين ان ١٠,٦% تعود لتأثير متغيرات أخرى غير داخلة في النموذج والمتغير العشوائي. وان قيمة R- = ٨٤,٢% Adjusted squared، كما يتضح من الجدول وفق اختبار F والبالغة (١٧) ان النموذج معنوي عند مستوى١%.

جدول (٧) انموذج ARDL لدالة الدين العام الى الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد العراقي

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	*.Prob
(1-)DGDP	0.365483	0.205018	1.782688	0.105
(2-)DGDP	0.18703	0.135989	1.375336	0.1991
OINOTR	1.60413	0.442097	3.628461	0.0046
XNOGDP	0.652574-	5.096295	0.128049-	0.9006
(1-)XNOGDP	6.169266	4.18883	1.47279	0.1716
C	5.415063	7.702914	0.702989	0.4981
R-squared	0.894778	Mean dependent var		59.8125
Adjusted R-squared	0.842167	S.D. dependent var		22.5576
S.E. of regression	8.961729	Akaike info criterion		7.5038
Sum squared resid	803.1258	Schwarz criterion		7.79352
Log likelihood	54.0304-	Hannan-Quinn criter		7.518636
F-statistic	17.00743	Durbin-Watson stat		2.010129
Prob (F-statistic)	0.000132			

الجدول (7) من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews ١٢

ثالثاً. اختبار فترات الابطاء المثلى

يوضح الشكل البياني (٦) ان فترات الابطاء المثلى بالاستناد الى معيار (Akaike) هي (١,٠٠ , ١)، اذ انها تعطي اقل قيمة.

الشكل البياني (6) فترات الابطاء المثلى

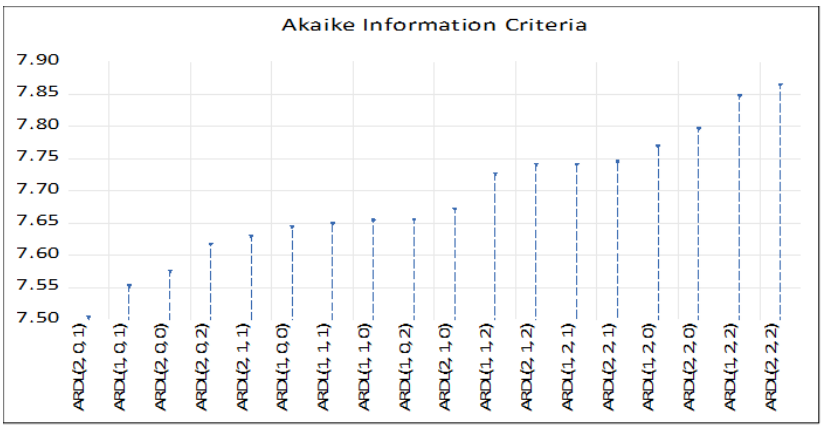

الشكل (٦) من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews ١٢

رابعاً. اختبار الحدود للتكامل المشترك Bounds Test

استناداً الى النتائج الموضحة في الجدول (8)، ان قيمة F المحتسبة هي F-statistic= 8.208328 وهي أكبر من قيمة F الحرجة العظمى عند مستوى معنوية ١%، وهذا يعني وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين المتغيرات، وبذلك نرفض فرضية العدم، والتي تنص على عدم وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين المتغيرات.

جدول (٨) اختبار الحدود Bounds Test

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	.Signif	(0)I	(1)I
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	8.208328	10%	2.63	3.35
K	2	5%	3.1	3.87
		2.50%	3.55	4.38
		1%	4.13	5
Actual Sample Size	16		Finite Sample: n=35	
		10%	2.845	3.623
		5%	3.478	4.335
		1%	4.948	6.028
			Finite Sample: n=30	
		10%	2.915	3.695
		5%	3.538	4.428
		1%	5.155	6.265

الجدول (٨) من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews ١٢

خامساً. الاختبارات التشخيصية

١. اختبار عدم ثبات تجانس التباين

تشير نتائج الجدول (9)، ان القيمة الاحتمالية لكل من F-statistic= 0.2639، و Chi-Square= 0.2249، وبما ان القيم الاحتمالية اكبر من ٥% فأنها غير معنوية، وبذلك نقبل فرضية العدم والتي تعني ان النموذج المقدر لا يعاني من مشكلة عدم ثبات تجانس التباين.

جدول (٩) نتائج اختبار عدم ثبات تجانس التباين

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
Null hypothesis: Homoskedasticity			
F-statistic	1.533439	Prob. F(5,10)	0.2639
Obs*R-squared	6.943668	Prob. Chi-Square(5)	0.2249

Scaled explained SS	1.646288	Prob. Chi-Square(5)	0.8956

الجدول (٩) من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews ١٢

٢. اختبار الارتباط التسلسلي بين البواقي Serial Correlation LM Test

استناداً الى الجدول (١٠)، يتضح عدم معنوية القيمة الاحتمالية لاختبار F-statistic LM، والتي بلغت (٠,٨٢٨٩) و Chi-Square والتي بلغت (٠,٦٩٣١) أي انها اكبر من ٥%، وبذلك نقبل فرضية العدم، أي بمعنى ان النموذج المقدر لا يعاني من مشكلة الارتباط التسلسلي بين البواقي.

جدول (١٠) نتائج اختبار الارتباط التسلسلي بين البواقي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test			
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags			
F-statistic	0.192081	Prob. F(2,8)	0.8289
Obs*R-squared	0.733121	Prob. Chi-Square(2)	0.6931

الجدول (١٠) من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews ١٢

٣. اختبار توزيع الأخطاء العشوائية Histogram-Normality Test

يوضح الشكل البياني (٧) ان توزيع الأخطاء العشوائية يتبع التوزيع الطبيعي لان القيمة الاحتمالية لـ jarque-Bera هي (٠,٧٩٧١٤٣) وهي أكبر من ٥%. مما يؤكد قبول فرضية العدم التي تنص بان الأخطاء العشوائية تتوزع توزيعاً طبيعياً.

الشكل البياني (٧) توزيع الأخطاء العشوائية

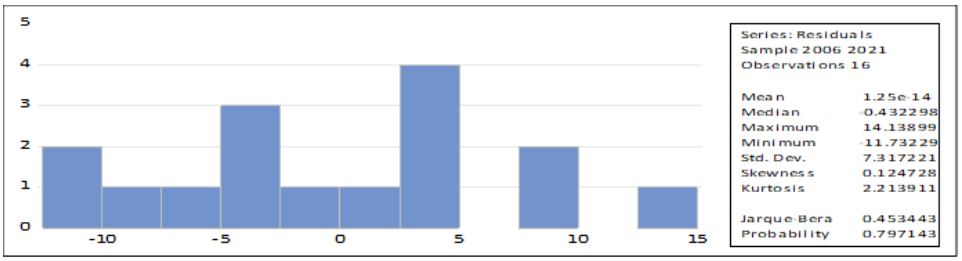

الشكل (٧) من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews ١٢

٤. اختبار الاستقرارية الهيكلية لمعلمات النموذج Stability Diagnostics

وفق اختبار CUSUM TEST يتضح من الشكل (A) في الشكل البياني (٨) بأن مجموع تراكم البواقي يقع داخل عمود القيم الحرجة، بمعنى ان المعلمات المقدرة مستقرة عند مستوى معنوية ٥%، في حين يوضح اختبار CUSUM OF Squares في الشكل (B) ان مجموع تراكم مربعات البواقي

تقع هي الاخرى ضمن العمود الخاص بالقيم الحرجة بمعنى ان المتغيرات الداخلة في النموذج مستقرة عند مستوى معنوية ٥%.

الشكل البياني (٨) اختبار الاستقرارية الهيكلية لمعلمات النموذج Stability Diagnostics

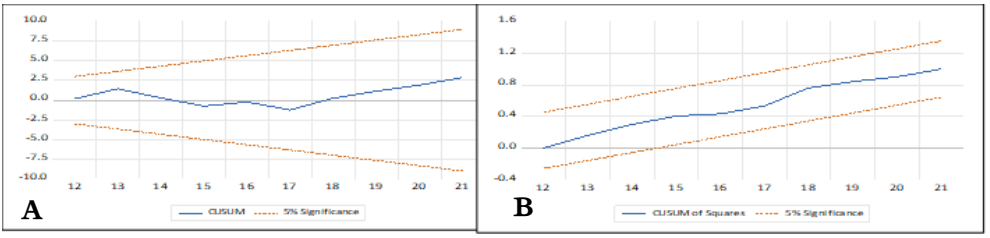

الشكل (٨) من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews ١٢

٥. اختبار الأداء التنبؤي لنموذج تصحيح الخطأ

استناداً الى نتائج الشكل البياني (٩) ان نتائج معامل ثايل (Theil U2 Coefficient) مقدارها (٠,٦١٥٧١٧) وهي اقل من الواحد الصحيح، في حين ان نسبة التحيز (Blas Proportion) هي (٠,٠١٧٧٨٥) قريبة من الصفر، اما نسبة التباين (Variance Proportion) بلغت (0.025873) وهي قريبة من الصفر تقريباً، في حين بلغت نسبة التغاير (Covariance Proportion) (0.956342) وهي قريبة من الواحد، مما يعني الانموذج يتمتع بقدرة عالية على التنبؤ خلال مدة البحث، اذ يمكن الاعتماد على نتائج هذا الانموذج للتنبؤ بالمستقبل وتقييم السياسات لاتخاذ القرارات الاقتصادية نحو تحقيق الأهداف المخطط لها.

الشكل البياني (٩) اختبار الأداء التنبؤي لنموذج تصحيح الخطأ

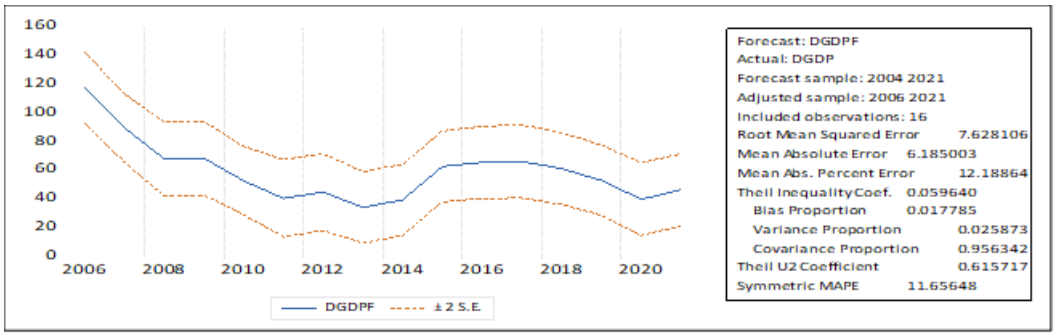

الشكل (٩) من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews ١٢

سادساً. اختبار معالم الاجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ والاجل الطويل

١. اختبار معالم الاجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ

يوضح الجدول (11) أن المتغير المستقل (XNOGDP) له تأثير معنوي على المتغير التابع (DGDP) أي ان الزيادة في مؤشر (XNOGDP) بمقدار وحدة واحدة في سنة سابقة يؤدي الى زيادة (DGDP) في السنة الحالية بمقدار (0.652574)، ويمكن ان يعود سبب ذلك الى انخفاض أسعار النفط العالمية فتلجأ الحكومة الى مصادر إيرادات جديدة غير نفطية متمثلة بالاقتراض الخارجي والداخلي

جدول (11) نتائج اختبار معالم الاجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ في الاقتصاد العراقي

ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	.Prob
D(DGDP(-1))	0.18703-	0.098874	1.891606-	0.0878
D(XNOGDP)	0.652574-	2.74531	0.237705-	0.8169
*(1-)CointEq	0.447486-	0.068494	6.533246-	0.0001
R-squared	0.816192	Mean dependent var		5.74375-
Adjusted R-squared	0.787914	S.D. dependent var		17.06728
S.E. of regression	7.859956	Akaike info criterion		7.1288
Sum squared resid	803.1258	Schwarz criterion		7.27366
Log likelihood	54.0304-	.Hannan-Quinn criter		7.136218
Durbin-Watson stat	2.010129			

الجدول (11) من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews ١٢

ووفق معلمة نموذج تصحيح الخطأ يتضح ان قيمة CointEq (-1) هي (-٠,٤٤٧٤٨٦) أي انها معنوية عند مستوى ١% وسالبة وهذا يعني ان سرعة التكيف بطيئة جداً ١/ -٠,٤٤٧٤٨٦ = ٢,٢٣ وهذا يعني ان المدة الزمنية التي نحتاجها للوصول للتوازن في الاجل الطويل أكثر من سنتين.

٢. اختبار معالم الاجل الطويل

وفق الجدول (12) يتضح ان معلمات الاجل الطويل للمتغير المستقل (OINOTR) كانت غير معنوية عند مستوى ١%، اذ ان زيادة (IGDP) بمقدار وحدة واحدة ستؤدي الى زيادة مؤشر (DGDP) بمقدار (٣,٥٨٤٧٥٧)، اما مؤشر (XNOGDP) فان تأثيره معنوي أي ان زيادته هو

الاخر بمقدار وحدة واحدة سيودي الى زيادة مؤشر (DGDP) بمقدار (٤٦,٢٨٦٧٣) ويعود سبب ذلك الى انخفاض أسعار النفط العالمية فتلجأ الحكومة الى مصادر إيرادات جديدة غير نفطية متمثلة بالاقتراض الخارجي والداخلي

جدول (12) نتائج اختبار معالم الاجل الطويل في الاقتصاد العراقي

Levels Equation Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob
OINOTR	3.584757	1.273344	2.815231	0.0183
XNOGDP	12.32818	14.06567	0.876473	0.4013
C	12.10107	15.53062	0.779175	0.4539
EC = DGDP - (3.5848*OINOTR+ 12.3282*XNOGDP + 12.1011)				

الجدول (12) من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews ١٢

الاستنتاجات:

١. اتضح ان القطاع النفطي يحتل الأهمية النسبية الأكبر في الاقتصاد العراقي مما انعكس ذلك على هيكل الناتج المحلي الإجمالي والذي وصلت نسبة مساهمته من اجمالي الناتج في عام ٢٠٢٠ الى (٦٥,٧%)، وهي نسبة مرتفعة جداً مما يجعل الاقتصاد العراقي عرضة للتقلبات الحاصلة في أسعار النفط دولياً أي ان المتغيرات الكلية للاقتصاد العراقي هي دالة للتغيرات الحاصلة في أسعار النفط دولياً والمرتبطة بدورها بالتقلبات الاقتصادية الدولية.

٢. يتضح خلال مدة البحث ان الاقتصاد العراقي يعاني من انخفاض نسبة مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي فقد بلغت أدنى نسبة مساهمة للصادرات غير النفطية من مجموع الصادرات الكلية عام ٢٠٢١ حوالي ٠,٣%، اما نسبة مساهمة الإيرادات غير النفطية من مجموع الإيرادات الكلية فقد بلغت أدنى نسبة مساهمة لها في العام ٢٠٠٦ بحوالي ١,٢%.

٣. وفق معالم الاجل القصير يتضح من النموذج القياسي ان مؤشر (XNOGDP) الصادرات غير النفطية في الناتج المحلي ومؤشر (OINOTR) الإيرادات غير النفطية الى الإيرادات العامة الإجمالي فان تأثيرهما معنوي على مؤشر الدين العام الى الناتج المحلي الإجمالي، وهذا يؤكد وجود علاقة توازنية بين المتغيرات.

٤. وفيما يخص معالم الاجل الطويل في النموذج القياسي الأول فان تأثير المتغيرات (OINOTR) و (XNOGDP) معنوية في مؤشر الدين العام الى الناتج المحلي الإجمالي وهذا يعني وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين المتغيرين.

٥. اما معلمة تصحيح الخطأ فأنها سالبة وان سرعة التكيف بطيئة جداً أكثر من سنتين.

التوصيات:

١. يجب إعادة النظر في السياسات المالية والنقدية المتبعة في العراق والتنسيق فيما بينهما لكي يتحقق التنويع الاقتصادي ويؤثر بدوره بشكل إيجابي على الاستدامة المالية.

٣. الإسراع بالإصلاحات الاقتصادية التي أصبحت ضرورة ملحة لا تتحمل التأجيل لتوفير بيئة ملائمة لتشجيع ودعم القطاعات الأخرى غير النفطية، والعمل على جذب واستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

٤. الحد من تعرض الإيرادات في الموازنة العامة للتقلبات والصدمات عن طريق البحث عن السبل اللازمة لتنويع وزيادة الإيرادات الاخرى غير النفطية، على اعتبار ان النفط ثروة ناضبة ومتقلبة الأسعار في الأسواق العالمية، وخلق بيئة ملائمة نستطيع من خلالها تحقيق انتعاش وازدهار اقتصادي.

٥. يتطلب تحقيق الاستدامة المالية التوجه نحو التنويع في مصادر الإيرادات من خلال التركيز على قطاعات (الزراعة – الصناعة – السياحة) ودعم كل ما يرتبط بها، بتوفير قاعدة متينة وسليمة من البنى التحتية والتي تعد الشرط الضروري لإقامة وتطوير أي مشروع.

٦. ضبط النفقات العامة عن طريق إيقاف الهدر بالمال العام والاستفادة منه بتحقيق معدلات نمو إيجابية تعمل على تحقيق فوائض مالية إيجابية لغرض تحقيق الاستدامة المالية وعدم المساس بحقوق الأجيال القادمة.

٧. ضرورة رفع كفاءة النظام الضريبي بالتشريعات والقوانين الضريبية وبالإضافة الى رفع كفاءة ومستوى الأجهزة الفنية التي تقوم بجباية الضرائب.

٨. اتباع سياسة التحول نحو اقتصاد السوق من خلال تعظيم دور القطاع الخاص ورسم وتنفيذ سياسات استثمارية متكاملة وتهيئة المناخ المناسب لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

٩. انشاء صناديق سيادية استثمارية تمول من الفوائض المالية للموازنة، تستثمر فيما بعد في قطاعات غير نفطية مثل الصناعات التحويلية وقطاع الخدمات مما يسهم في تحقيق فوائض تجنبا لاي هبوط في أسعار النفط مستقبلاً.

١٠. على الحكومة استثمار القروض الخارجية في المشاريع الإنتاجية دون الجوانب التشغيلية من اجل تخفيف أعباء الدين العام المتراكمة.

المراجع والمصادر:

الكتب:

١. البطاط، كاظم احمد، الاعرجي، كاظم سعد، التميمي، سعدية هلال، البيئة الاستثمارية ودورها في تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، ط١، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٦.

٢. خيرة، مجدوب، الأساليب الحديثة لقياس التويع الاقتصادي في البلدان العربية وسبل استدامته، ط١، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، ٢٠٢٠.

٣. الناروز، ضياء، اهم قضايا الموارد الاقتصادية والتنويع الاقتصادي، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، ٢٠١٩.

الرسائل والاطاريح:

1. كامل، خالد جميل، واقع التنويع الاقتصادي ومتطلباته في ظل سياسة التحول في العراق، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، ٢٠٠٩.

البحوث والدوريات:

١. أسماء، بللعما، التنويع الاقتصادي وارساء الاستدامة الاقتصادية في الدول العربية، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، جامعة احمد دراية بأدرار، الجزائر، المجلد ٤، العدد ٢، ٢٠٢٠.

٢. جبيل، جبار عبد، تجارة العراق الخارجية (غير النفطية) مع دول الجوار للمدة (٢٠٠٣ – ٢٠١٥)، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، جامعة بابل، المجلد ١، العدد ٣٦، ٢٠١٧.

٣. زهية، خياري، القدرة التنافسية والإنتاجية – دراسة حالة القطاع الصناعي الجزائري، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة عنابة، الجزائر، ٢٠٠٩.

٤. السلماني، ميثم عبود محمود، فيحان، ممدوح عطا الله، قياس وتحليل إثر تقلبات الايرادات النفطية في تنويع القطاعات السلعية في العراق للمدة (٢٠٠٤ – ٢٠٢٠)، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، جامعة الانبار، المجلد، العدد ٤، ٢٠٢٢.

٥. صفوت، عمرو هشام، حسين، عماد حسن، ترشيد الانفاق العام ودوره في تحقيق الاستدامة المالية في العراق، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة واسط، المجلد ١، العدد ٢٥، ٢٠١٧.

٦. الضامن، خطاب عمران صالح، واقع التجارة الخارجية في العراق خلال المدة (٢٠١٧ – ٢٠٢١)، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة تكريت، المجلد ١٨، العدد ٦٠، ٢٠٢٢.

٧. عبد الهادي، منى فؤاد، دور الرقابة البيئية في استدامة الموارد الطبيعية المتمثلة بـ (الماء والهواء والتربة والمياه الجوفية) للحد من التلوث دراسة حالة معالجة الماء المصاحب لاستخراج النفط الخام، مجلة البحوث والدراسات النفطية، وزارة النفط العراقية، المجلد ١، العدد ٢٧، ٢٠٢٠.

٨. قدوري، طارق، الاستدامة المالية وادارة الدين العام وقت الازمات في الجزائر (دراسة تطبيقية للفترة ١٩٩٠ – ٢٠٢٠)، المجلة الجزائرية لمالية العامة، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، المجلد ١١، العدد ١، ٢٠٢١.

٩. قروف، محمد كريم، العمراوي، سليم، قياس وتحليل أثر مؤشرات الاستدامة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (١٩٩٠ – ٢٠٢٠)، مجلة مجاميع المعرفة، جامعة ام البواقي، الجزائر، المجلد ٦، العدد ٢، ٢٠٢٠.

١٠. مرتضى جاسم محمد، فؤاد فرحان حسين، أثر الايرادات العامة غير النفطية على متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة (٢٠٢٠-٢٠٠٤)، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، جامعة تكريت، المجلد ١٨، العدد ٦٠،

١١. نبيلة، نوي، اثر التنويع الاقتصادي على استدامة التنمية الاقتصادية في الدول النفطية دراسة تجربة: الجزائر، الامارات العربية المتحدة، النرويج، أطروحة دكتوراه منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، ٢٠١٧.

١٢. النويران، ثامر علي، تحليل استدامة الدين العام في الأردن للفترة (٢٠٠٠ – ٢٠٢٠)، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، كلية العلوم والدراسات الإنسانية، جامعة شقراء، المملكة العربية السعودية، المجلد ١٧، العدد ٢٦، ٢٠٢١

التقارير والنشرات الرسمية:

١. البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، بغداد، نشرات إحصائية لسنوات مختلفة.

٢. منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، دور التكنولوجيا والابتكار في التنمية الصناعية الشاملة والمستدامة، تقرير التنمية الصناعية، ٢٠١٦.

٣. وزارة التخطيط العراقية، الجهاز المركزي للحصاء، مديرية الحسابات القومية، مجاميع إحصائية متفرقة.

٤. وزارة المالية العراقية، دائرة الموازنة العامة، التقارير السنوية للوزارة.

المصادر الانكليزية:

1. Ashraf Mishrif, Yousuf Al Balushi, Economic Diversication in the Gulf Region, Institute of Middle Eastern Studies, London, United Kingdom, 2018.

2. kamiar m, Jeffrey N, Hoda S, Reforming Fiscal Institutions in Resource-Rich Arab Economies Policy Proposals, USC Dornsife Institute for New Economic Thinking, Economic Research Forum, Oxford University Press, UK, 18 Sep 2018.

3. Martin Hvidt, Economic diversification in GCC countries: Past record and future trends, Kuwait Programme on Development, Governance and Globalisation in the Gulf States, London School of Economics and Political Science, 2013

. ملحق (١) المتغيرات الخاصة بالاقتصاد العراقي

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (مليون دينار)	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة 100 = 2007 (مليون دينار)	الايرادات النفطية (مليون دينار)	الإيرادات الغير نفطية (مليون دينار)	اجمالي الصادرات (مليون دينار)	الصادرات النفطية (مليون دينار)	الصادرات غير النفطية (مليون دينار)	الدين العام (مليون دينار)	الإيرادات العامة (مليون دينار)
2004	53235358.7	146250985.4	32534173.7	448565.2	82339304.7	79045732.6	3293572.2	134898398.9	32982739
2005	73533598.6	147361921	39632077.8	870812.1	80017523.1	77456962.3	2560560.7	110962200.3	40502890
2006	95587954.8	125115124.1	48466878.4	588666.5	63808713.3	61639217.1	2169496.2	110595263.7	49055545
2007	111455813.4	111455813.4	50745530.5	1301167.4	51158218.3	49828104.7	1330113.7	98861306.49	52046698
2008	157026061.6	139331021.8	79128651.4	1123530.5	70083503.9	67280163.8	2803340.1	112430660.1	80252182
2009	130642187	106996058.1	51752135.1	3491390.8	42156446.9	41397630.8	758816.1	110131363.6	55243526
2010	162064566	129548014.4	67448290.1	2729932.8	51041917.7	50684624.2	357293.4	84759768	70178223
2011	217327107	164517113.6	98088799.3	1909976.6	73045598.4	69904637.7	3140960.7	88234805.4	99998776
2012	254225490.7	181460021.9	116941610.6	2875613.3	80749709.7	80426710.9	322998.8	88216245.3	119817224
2013	273587529.2	191722164.8	110672921.9	3094473.1	76113699.4	75733130.9	380568.5	85359309.1	113767395
2014	266420384.5	182604787.2	97071618.4	8315004.5	71033262.2	70820162.4	213099.8	85520943.4	105386623
2015	207876191.8	140456886.4	655854173.3	193697864.7	48457625.8	48263795.3	193830.5	114747657.9	849552038
2016	196536350.8	132705166	43457179.6	9956266.3	37290151.6	37140991.1	149160.6	129713991.5	53413446
2017	225995179.1	152287856.5	65070472.5	12265482.4	51625583.3	51264204.3	361379.1	121585406.4	77335955
2018	251306639.2	156247340.8	94559413.7	12010420.2	62133445.6	61822778.4	310667.2	166616301.8	106569834
2019	266385037.5	164840944.5	99219796.1	8347198.8	58021673.6	57789586.9	232086.7	154503321.8	107566995
2020	220034041	146213917.8	61758736	1440952.9	41422297.1	41256607.9	165689.1	104516169.5	63199689
2021	301666670.2	150307907.5	90782846.3	10537294.6	57260234.4	57088453.7	171780.7	177983335.4	101320141

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات التالية:

– البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، بغداد، نشرات إحصائية لسنوات مختلفة

– وزارة التخطيط العراقية، الجهاز المركزي للحصاء، مديرية الحسابات القومية، مجاميع إحصائية متفرقة

– وزارة المالية العراقية، دائرة الموازنة العامة، التقارير السنوية للوزارة